

مقدمة البحث للتغني رات التي شهدتها السنوات الأخيرة وطرأت خالل هذه الفترة على مستوى الإقتصاد المحلي والعالمي ، حيث نظرا أنه منذ صدور القرار الوزاري رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦ ، إصدار معايير المحاسبة المصرية لم تطرأ أية تعديالت بشأنها ، فقد أصبحت تلك المعايير في حاجة ماسة إلى التحديث ء لتتماشى مع المعايير الدولية، والتي تطورت لتأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والتقدم العلمي والتقني على سوا مستوى أداء الأعمال في الشركات أو على مستوى النظم المحاسبية بها . بقرار من وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ ، ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (١١) الخاص " بالإيراد " ومعيار المحاسبة المصري رقم (٨) الخاص " بعقود الإنشاء "، بما يتفق مع معيار التقارير المالية الدولية بإصدار رقم (IFRS) 15 ، وذلك إستجابة لمطالب مستخدمي القوائم المالية وألأطراف المهتمة الأخرى التي طالبت دوما في المعايير المحاسبية المصرية السابقة لالاعتراف معيار جديد لإيرادات يكون بعيدا عن التعقيد والذي كان موجودا بالإيراد. وتهدف تلك التعديالت إلى وضع المبادئ وأالسس التي يجب على الشركات الإلتزام بتطبيقها لتقديم المعلومات المألئمة لمستخدمي القوائم المالية، وسالمة عرض القوائم المالية ودقتها من خالل توحيد السياسات والمعالجات المحاسبية للشركات ا من الإفصاح والشفافية لمستخدمي القوائم المالية، مما يمكنهم من إتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية المرتبطة لتوفير مزيد سليم، وتهيئة بها على أساس مالي عن تعزيز تنافسية السوق المصر الاقتصادي المصري للدخول في نطاق عمل كبرى الشركات، ومواكبة التغيرات العالمية والإقليمية في أسواق المال وأدواتها التي تتطور أهم أسواق المال الواعدة إقليميا وعالم بصورة مستمرة لضمان أن تكون مصر بمثابة واحدة من يا. ٢ - مشكلة البحث شهدت السنوات الأخيرة تطورات سريعة ومتألحقة في مجال المعايير المحاسبية نتيجة التغيرات فى المناخ السياسي أللمر الذي أدى إلى المزيد من الالهتمام بالمعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية وهى أحد روافد المعرفة ذات وبناء على ما تقدم ألأثر على قرارات الاستثمار،